جمعية الوفاق الوطني الإسلامية

Al-Wefaq National Islamic Society

البحرين

البيئة السياسية المقيدة في البحرين

تعمد الدول الديمقراطية لسن قوانين لتمكين المواطنين من المشاركة في الشؤون السياسية وإدارتها لضمان ممارستهم للحقوق السياسية، وذلك من خلال المؤسسات الرسمية كالمجالس المنتخبة أو من خلال مؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أشكالها، كما تضمن الدول حرية الرأي والتعبير، بحيث يستطيع كل مواطن أن يمارس دوره الرقابي وإبداء الرأي في سياسة الدولة ومؤسساتها.

من هنا فإن الحقوق السياسية ترتبط بعدة أمور، أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية على جملة منها يمكن الإشارة إلى أهمها فيما يلي:

- الحق في المشاركة في الشؤون السياسية بحيث يكون الشعب مصدراً للسلطات.
- المساواة أمام القانون والمحاكم والهيئات القضائية.
- الحق في المحاكمة العادلة، وعدم جواز إدانة أي شخص بارتكاب فعل لا يشكل جريمة جنائية خاصة عندما يكون على خلفية مزاولة العمل السياسي.
- الحق في حرية الفكر، والوجدان، والدين والمعتقد.
- الحق في اعتناق الآراء دون تدخل بما في ذلك الآراء السياسية المخالفة لسياسة الدولة.
- الحق في حرية تكوين الجمعيات مع الآخرين دون قيود غير مبررة.
- الحق في التجمعات السلمية وعدم فرض القيود عليها.
- الحق في الحرية والأمن للشخص وعدم التعرض للتعذيب وسوء المعاملة.

في البحرين وعند مقاربة الحقوق السياسية، والحقوق السابقة المرتبطة بها من جانب، والواقع السياسي والحقوقي فيها من جانب آخر؛ نلاحظ غياب الكثير من هذه الحقوق إلى جانب وجود انتهاكات واسعة تقوض العمل السياسي والحقوقي، انتهت بالعزل السياسي ضد كل أعضاء الجمعيّات السياسية المعارضة خلال العام 2018 و 2022.

ومن بين الأسباب التي سببت انتهاك الحقوق السياسية، الدستور غير عقدي لعام 2002 وكذلك التعديلات اللاحقة له، والتي أدت لغياب مبادئ وحقوق سياسية مهمة، خاصة مبدأ "الشعب مصدر السلطات"، والذي أدى - بالتزامن مع الاجراءات والتدابير الحكومية - إلى غياب هذا المبدأ، ومبادئ أخرى كما سوف يتبين، الأمر الذي أدى لانتهاك الحقوق السياسية في البحرين ومنها: منع التجمعات السياسية، وحل الجمعيات السياسية واستهدافها وخاصة الجمعيات المعارضة، وملاحقة الناشطين السياسيين واستهدافهم بسبب ممارستهم لحرية الرأي والتعبير، وصولاً إلى العزل السياسي بحق الجمعيّات السياسية وأعضائها الذي مارسته الحكومة في انتخابات 2018 و 2022.

وقد تزامنت العملية الانتخابية في 2022 مع استكمال السلطات البحرينية في احكام ما وصفه المفوض السامي السابق لحقوق الإنسان الأمير زيد بن رعد الحسين "إغلاق الفضاء الديمقراطي"[1]؛ من خلال تقييد حرية التعبير عن الرأي، ومصادرة حرية التجمع وتكوين الجمعيات، وتفشي سياسة الإفلات من العقاب، وتصاعد الانتهاكات التي منها: الاعتقالات التعسفية، المحاكمات غير العادلة، اسقاط الجنسية، التعذيب وسوء المعاملة، المداهمات غير القانونية للمنازل والمنشآت السكنية، انتهاك حرية التنقل، الملاحقات القضائية للناشطين، خطابات الكراهية، القتل خارج إطار القانون، حل الجمعيات السياسية.

"تجدر الإشارة إلى أن قانون الجمعيات السياسية للعام 2005 جرى استغلاله من قبل الحكومة البحرينية لقمع المجتمع المدني وتقييد حرية تكوين الجمعيات من خلال: الرفض التعسفي لطلبات التسجيل، والتدخل المباشر في عمل المنظمات غير الحكومية، والحل والاستيلاء من دون مبررات قانونية على تلك المنظمات لانتقاد قادتها مسؤولي الحكومة وسياساتها، والتقييد الشديد لقدرة الجمعيات على جمع التبرعات وتلقي الأموال من الخارج... وغير ذلك من إجراءات وتدابير تقيد عمل الجمعيات على اختلافها.

وعوضا عن تعديل قانون الجمعيات السياسية للحد من القيود المفروضة فيه على عمل الجمعيات؛ أصدر ملك البحرين حمد بن عيسى قانونًا لتعديله يتعلق بطريقة وإجراءات تكوين الجمعيات السياسية واختيار قادتها، إذ نص التعديل على ألا يكونوا ممن يعتلون المنبر الديني، ما يعني في جميع الأحوال عدم جواز الجمع بين المنبر الديني والعمل السياسي، وقد سبقت الإشارة للحوادث التي تناولت هذا التعديل ضمن شهر مايو/ آيار 2016.

وتشير بيانات الجريدة الرسمية، إلى أن الجهات الرسمية حلت خلال الفترة ما بين العامين 2000 و2016، أكثر من 30 جمعية أهلية وسياسية، من بينها جمعيات حلت نفسها اختياريّاً، ومن بين الجمعيات التي تم حلها في العام 2016 لأسباب سياسية أو بسبب نشاطها المعارض للحكومة أو لكونها جمعية دينية تابعة لجماعات معارضة أو داعمة لها، الجمعيات الآتية:

[1] https://www.youtube.com/watch?v=FloUY9Bnnnc

- قرار وزير العمل والتنمية الاجتماعية رقم «59» لسنة 2016 بشأن حل جمعية التوعية الإسلامية.

- قرار وزير العمل والتنمية الاجتماعية رقم «60» لسنة 2016 بشأن حل جمعية الرسالة الإسلامية.

- قرار رئيسة هيئة البحرين للثقافة والآثار رقم «1» لسنة 2016 بشأن حل جمعية البحرين للتصوير الفوتوغرافي، وهو القرار الذي نُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 21 أبريل/ نيسان2016 [2]".

فضلا عن حل جمعية الوفاق الوطني الإسلامية "أكبر الأحزاب السياسية المعارضة" في 17 يوليو/تموز 2016، وحل جمعية العمل الوطني الديمقراطي "وعد" في 31 مايو (أيار) 2017.

كما تم حل المجلس الإسلامي العلمائي "أعلى هيئة دينية للمسلمين الشيعة" في 2014/1/29م بشكل مخالف للمادة 27 من دستور البحرين، والمادة 19 و 20 و 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

كما استمرت السلطات البحرينية في اعتماد سياسة الإفلات من العقاب بشأن الحالات المعلن عنها كحالة قتل تعسفي أو قتل خارج نطاق القضاء منذ العام 2011، بما في ذلك الحالات التي أعلن عنها تقرير اللجنة الوطنية المستقلة لتقصي الحقائق، فضلا عن تنفيذ أحكام الإعدام بحق 3 مواطنين بعد تعرضهم لمحاكمات غير عادلة وانتزاع اعترافاتهم تحت وطأة التعذيب، وحاليا هنالك 20 مواطنا بحرينيا محكومون بالإعدام وأربعة منهم تم انهاء كل درجات التقاضي في قضاياهم؛ علما بأنَّ كل هؤلاء المحكومين بالإعدام قد صدرت بحقهم هذه الأحكام بعد محاكمات غير عادلة.

[2]See the annual report of the Bahrain Forum, “Map of Persecution: Undermining Civil Society.” https://bfhr.org/article.php?id=875&cid=1

وفي الوقت الذي تجاوز فيه تعداد من تعرضوا للاعتقالات التعسفية منذ 2011 (أكثر من 14 ألف) حالة من المواطنين، وبينهم أطفال ونساء، لازالت السلطات الأمنية مستمرة في حملة الاعتقال التعسفي، كما حدث للنائب البرلمان السابق علي العشيري الذي تم توقيفه بتهمة التشويش على الانتخابات في يوم الثلثاء (13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018) بعد تغريدة له في مواقع التواصل الاجتماعي "تويتر" مارس حقه في حرية التعبير عن الرأي وانتقد العزل السياسي، وبحسب المتابعة فإنَّ الكثير من حالات الاعتقال التعسفي تندرج في الحد الأدنى ضمن الفئتين الثانية أو الثالثة أو كلاهما، وفقا للتعريف الإجرائي الذي يعتمده الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بالأمم المتحدة.

وفي الوقت الذي يستمر فيه حظر التجمع السلمي الشامل منذ 1513 يوما؛ حيث دشنت السلطات البحرينية المرحلة الأخيرة من الحظر الشامل للتظاهرات في مطلع العام 2015 بعد أن رفضت السلطات الترخيص لـ (143) طلبا بالتظاهر لقوى المعارضة قبل حل الجمعيات السياسية، وقد وفّر قانون التجمعات إلى جانب الممارسة التعسفية لتطبيقه الفرصة السانحة للسلطات البحرينية للقضاء على الحق في حرية التجمع وتعطيله بالكامل منذ 2015 بسبب مقاطعة قوى المعارضة للانتخابات النيابية قبل أن تستكمل التدابير العقابية بحل الجمعيات السياسية والملاحقات القضائية لقياداتها، كما فرض قانون التجمعات قيودا غير ضرورية أو متناسبة لتجريم حق التجمع السلمي من جهة، ومن جهة أخرى، اتسمت ممارسات السلطات البحرينية لتطبيق القانون بالتفسير التعسفي للقيود المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وضمن حملات الاعتقال التعسفي[3] أو المحاكمات غير العادلة[4] أو تقييد حرية التنقل أو التعذيب وسوء المعاملة فقد كان للمدافعين عن حقوق الإنسان نصيبا وافرا منها، فهم "**الهدف الأكثر عرضة للخطر من بين أهداف القمع**"[5] بحسب تقرير الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان الصادر بسنة 2015، حيث تعمد السلطات البحرينية إلى تطويع القوانين لملاحقة النشطاء وتقييد نشاطهم وتستغل في ذلك قانون العقوبات، وقانون الإرهاب، وقانون الجنسية، وما تم استحداثه في هذه التشريعات لمضاعفة العقوبة.

---

[3] See the report on arbitrary detention and deteriorating prison conditions of the Bahrain Forum https://bfhr.org/article.php?id=873&cid=1

[4] See the report on the unfair trial of Salam organization http://arabic.salam-dhr.org/?p=1965

[5] https://www.fidh.org/IMG/pdf/obs_bahrain_web.pdf

وإن أبرز المواد المستخدمة لتقييد حرية التعبير عن الرأي في قانون العقوبات البحريني هي المواد التالية: (160) الترويج لتغيير نظام الدولة بالقوة، (165) التحريض على كراهية النظام، (173) التحريض على عدم الانقياد للقوانين، (214) إهانة الملك أو علم الدولة أو شعارها الوطني، (215) إهانة دولة أجنبية أو منظمة دولية، (216) إهانة الهيئات النظامية؛ حيث يتم تكييف هذه المواد في التفسير التعسفي للتهم لغرض استخدامها قضائيا.

وبحسب تقرير المقررة الخاصة للمدافعين عن حقوق الإنسان الصادر بسنة 2015: "**التحقيقات الأولية قد تستخدم لترهيب المدافعين أو اسكاتهم أو ردعهم عن القيام بأنشطتهم المشروعة لتعزيز حقوق الإنسان**[6]" وهو أمر ينطبق على البحرين؛ حيث أن وزارة الداخلية البحرينية تستخدم سلطتها القانونية لذات الغرض وهو الأمر الواضح من خلال انحياز الوزارة من خلال اجراءاتها وتوجيهها للتهم أو من خلال التصريحات الصحفية التي تسبق انعقاد المحاكمات وتوجه فيها الاتهامات وتوصف فيها المواطنين في قضايا سياسية بـ "مجرمين" أو "ارهابيين" ما يخل بقرينة البراءة.

ما بين العام 2011 والعام 2023 أصدرت المحاكم البحرينية العديد من الأحكام القضائية ذات الخلفيات السياسية والحقوقية، بعد محاكمات وصفت أنها تفتقر لمعايير المحاكمات العادلة، وجاء عدد منها في ظل قانون حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية؛ ومؤخرا قانون القضاء العسكري المخالف للمعايير الدولية[7].

وبالرغم من المطالبات الحقوقية والسياسية التي تطالب بتحقيق محايد في بعض الأحداث التي وصفتها الحكومة البحرينية بأنها حوادث إرهابية، إلا أن القضاء البحريني يتجاهل ذلك ويحاكم المتهمين في الكثير من القضايا في ظل هذه القوانين؛ حيث تم عقد أكثر من 50 ألف جلسة لمحاكمة متهمين على خلفية قضايا تتصل بحرية التعبير عن الرأي والتجمع السلمي.

[6] http://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=a/67/292
[7] See the death or confession reports of four Bahraini human rights organizations http://www.bahrainrights.org/ar/node/8942

كما وفرت السلطات البحرينية لنفسها الذريعة القانونية للتعسف في إسقاط الجنسية، وذلك عبر قانون الجنسية وقانون الإرهاب، وأخفقت السلطات البحرينية في توفير المراجعة الإدارية أو القضائية الفعالة للأسخاص المسقطة جنسياتهم، وعمدت إلى تحريك قضايا ضدهم بالإقامة غير الشرعية والترحيل القسري لبعضهم.

الانتقام من النواب بسبب آرائهم السياسية

طالت الحملات الأمنية والانتهاكات نوابا سابقين استهدفتهتم السلطه في البحرين بسبب استخدام حقهم في الرأي والرقابه والمحاسبه على أجهزة السلطة التنفيذية في فترة تمتعهم بحصانة برلمانية، كما أنَّ استهداف بعض النواب أكد بأنَّ الحصانه البرلمانيه المعطاة للنواب بقوة الدستور واستناداً الى المادة 89 هي في الحقيقة حبر على ورق ولا تطبق عملياً، وفيما يلي أسماء النواب الذين استهدفوا بسبب مواقف تتعلق بحرية التعبير عن الرأي[8]:

1. الشيخ علي سلمان: الأمين العام لجميعة الوفاق ورئيس أكبر تكتل معارض في البرلمان البحريني (2006–2010)، معتقل حالياً بسبب آراءه السياسية، تم اعتقاله بتاريخ 28 ديسمبر/ كانون الأول 2014 وتم الحكم عليه في القضية الأولى بالسجن أربع سنوات، كما آصدرت محكمة الاستئناف حكما في شهر نوفمبر 2018 قضت بموجبه بالسجن المؤبد، في القضية المفتعلة "التخابر" مع دولة قطر في محاكمات كيدية؛ علماً بأنّه تم استهدافه في إحدى المسيرات مباشرة بطلقة مسيل للدموع متعمدة في عام 2012، كما استدعي للتحقيقات عدة مرات وحقق معه في النيابة عدة مرات كما كان منزله يتعرض لاعتداءات متكررة بالغازات السامة قبل احتجازه تعسفيا.

[8] http://arabic.salam-dhr.org/?p=735

2. خليل المرزوق: نائب عن كتلة الوفاق في البرلمان البحريني (2006–2011) وعضو الأمانة العامة في جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، اصبح النائب الأول لرئيس مجلس النواب ورئيس كتلة المعارضة في البرلمان في 2010؛ تم اعتقاله بتاريخ 17 سبتمبر/ أيلول 2013 ومنعه من السفر لفترة طويلة وبتهم كيدية وأفرج عنه بتاريخ 24 أكتوبر/ تشرين الأول 2013. بتاريخ 29 يونيو/ حزيران 2015 استدعته السلطات الأمنية للتحقيق معه على خلفية لقاءات سياسية رمضانية تحدث فيها في عدد من المناطق، لا سيما التي أقيمت في منطقة الدراز في نفس الشهر بتاريخ 27 يونيو/ حزيران، رغم محاولات أجهزة الأمن منع الفعالية. واتهمته السلطات بإهانة الداخلية بسبب إشارته خلال الندوة إلى أحداث سجن جو، وبالتحريض على كراهية النظام. كما تم استدعاءه 4 مرّات (مرّتين سنة 2015 ومرّتين سنة 2016) على خلفية المشاركة في فعاليات سياسية واحتجاجية.

3. الشيخ حسن سلطان: نائب عن كتلة الوفاق في البرلمان البحريني (2006–2011) وعضو الأمانة العامة في جمعية الوفاق الوطني الإسلامية. في 31 كانون الثاني/يناير 2015م ، تم اسقاط جنسيته البحرينية بمقتضى مرسوم ملكي ضمن قائمة تضم 72 مواطناً. في شهر يونيو/حزيران 2017 تم استدعاء ابنه "محمد" للتحقيق معه عدة مرات وتعرض للتعذيب ومنع من السفر. محكمة الاستئناف أصدرت حكما في شهر نوفمبر 2018 قضت بموجبه بالسجن المؤبد عليه غيابياً، كما حكمت بالمؤبد على النائب السابق الشيخ علي سلمان الأمين العام لجمعية الوفاق وبالمؤبد غيابياً على النائب السابق علي الأسود في القضية المفتعلة "التخابر" مع دولة قطر. حالياً مقيم في خارج البحرين منذ عام 2011

4. علي الأسود: نائب عن كتلة الوفاق في البرلمان البحريني (2010–2011). محكمة الاستئناف أصدرت حكما الأحد 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 قضت بموجبه بالسجن

المؤبد عليه غيابياً، كما حكمت بالمؤبد على النائب السابق الشيخ علي سلمان الأمين العام لجمعية الوفاق وبالمؤبد غيابياً على النائب السابق الشيخ حسن سلطان في القضية المفتعلة "التخابر" مع دولة قطر. حالياً مقيم في خارج البحرين منذ عام 2011.

5. السيد جميل كاظم: نائب عن كتلة الوفاق في البرلمان البحريني (2006–2011). حكم عليه بالسجن لمدة ستة أشهر بتهمة التشويش على الانتخابات بسبب تغريدة في مواقع التواصل الإجتماعي عن المال السياسي في انتخابات 2014، وعلى إثر ذلك تم اعتقاله في فبراير/ شبط 2015 من مبنى جمعية الوفاق وأفرج عنه لاحقا. كما تم استدعاءه 5 مرّات خلال العامين 2015 و2016 على خلفية مشاركته في فعاليات سياسية.

6. جلال فيروز: نائب عن كتلة الوفاق في البرلمان البحريني (2006–2010). تم اسقاط جنسيته البحرينية انتقاما منه في عام 2012 وحرمانه من راتبه التقاعدي، كما استهدفت زوجته في عملها وفصلت ابنته من الجامعة تعسفيا في عام 2011، ويعيش حالياً قسرياً خارج البحرين.

7. مطر مطر: نائب عن كتلة الوفاق في البرلمان البحريني (2010–2011) الذي تم اعتقاله لعدة أشهر حيث تعرض للتعذيب وسوء المعاملة في سنة 2011؛ واضطر لترك البلاد ليقيم في الخارج.

8. مجيد السبع: نائب عن كتلة الوفاق في البرلمان البحريني (2010–2011) تم اعتقاله تعسفيا لعدة أيام في عام 2012.

9. أسامة التميمي: نائب فبي البرلمان البحريني (2012–2014)، أسقطت عضويته البرلمانية نتيجة مواقفه الناقدة للسلطة في مايو/أيار 2014، وحرم من راتبه التقاعدي، كما تعرض محله التجاري لهجوم بالأسلحة الرشاشة بعد انتقاده لرئيس الوزراء وسجن بتاريخ 24 تشرين الأول 2014 حتى أفرج عنه بتاريخ 6 تشرين الثاني 2014 بكفالة مالية. واعتقل مجدداً في 6أغسطس/آب2019 وهو حالياً معتقل في احدى المصحات لظروفه الصحية الحرجة.

10.جواد فيروز: نائب عن كتلة الوفاق في البرلمان البحريني (2006–2011) وعضو الأمانة العامة في جمعية الوفاق الوطني الإسلامية. تم الهجوم على منزله بالمتلوف عدة مرات ثم اعتقاله وتعذيبه في عام 2011، وأسقطت جنسيته البحرينية في عام 2012 وحرمانه من راتبه التقاعدي، كما استهدفت أسرته حيث تم اعتقال زوجته وتعذيبها في عام 2011 ويعيش حالياً قسرياً خارج البحرين.

11.خالد عبدالعال: نائب في البرلمان البحريني (2012–2014)، تم الحكم عليه بالسجن سنة حبس مع النفاذ في عام 2016 بسبب تغريده انتقد فيها ممارسات وزارة الداخليه أثناء الفترة التي كان فيها نائبا في البرلمان.

12.الشيخ حسن عيسى: نائب عن كتلة الوفاق في البرلمان البحريني (2010–2011)، تم اعتقاله للمرة الرابعة بتاريخ 18 أغسطس/ آب 2015 (إذ كان قد اعتقل تعسفيا 3 مرات في فترة ثمانينات وتسعينات القرن الماضي) دون إذن من النيابة العامة وتعرض للإختفاء القسري ومن ثم الاحتجاز التعسفي في العزل الانفرادي طوال مدة محاكمته لأكثر من 700 يوم، قبل أن يتم الحكم عليه بالسجن عشر سنوات في محاكمة غير عادلة بتهمة استندت إلى اعترافات انتزعت تحت وطاة التعذيب وغير مرتبطة بذات القضية المحاكم فيها. خلال فترة احتجازه تعرض لسوء المعاملة بعدة أشكال، منها انه منع من إقامة الصلاة ومن الاستحمام والحرمان من الاتصال بعائلته، كما تم تفتيش هاتفه الجوال والكشف عن حساباته المصرفية دون إذنه ودون إذن النيابة العامة، وفي أبريل/ نيسان 2017 تعرض للحرمان المتعمد من العلاج في السجن.

13.علي العشيري: نائب عن كتلة الوفاق في البرلمان البحريني (2010–2011) قضت محكمة في 18 أبريل/ نيسان 2018 بسجنه لمدة 6 أشهر بتهمة التجمهر، كما تم احتجازه تعسفيا أخيرا بسبب ابداءه موقف سياسي معارض للمشاركة في الانتخابات، وبتاريخ 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018 تم اعتقاله وفق مذكرة استدعاء ثم جددت النيابة العامة في البحرين حبسه لمدة 10 أيام، إلى أن أفرج عنه في وبتاريخ 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018. وكان قد تم استدعاءه مع 16 شخص آخرين بتاريخ 7 أغسطس/ آب 2016 للحضور في مركز شرطة مدينة حمد دوار 17 شعبة البحث والتحري، وذلك بتهمة المشاركة في فعالية سلمية في منطقة الدراز[i] (من ضمن الشخصيات الأخرى ملا حبيب الجمري، الشيخ حمزة الديري، وخليل المرزوق).

14.الشيخ حمزة الديري: نائب عن كتلة الوفاق في البرلمان البحريني (2006–2010). اعتقلته السلطات الأمنيّة البحرينيّة، يوم الأربعاء 10 يناير/ كانون الثاني 2018 من قاعة المحكمة، وذلك عقب تأييد الحكم عليه بالحبس مدّة سنة، بعد إدانته بتهمة التضامن مع المرجع الديني آية الله الشيخ عيسى قاسم، وأفرج عنه بتاريخ 10 يناير/ كانون الثاني 2019. وكان قد استدعي للتحقيق 4 مرات خلال سنة 2016 على خلفيات سياسية. وبتاريخ 26 يوليو/ تموز 2016 وجهت إليه النيابة العامة تهمة التحريض على كراهية النظام.

15.عبدالهادي خلف: تم اسقاط عضويته في برلمان البحريني عام 1973، كما تم اسقاط جنسيته عام 2012، ويعيش حالياً قسرياً خارج البحرين.

كل هذه الشواهد والأدله تؤكد على انتقام السلطة ممّن شاركو في العملية الانتخابية، اضافة لذلك فقد تم نشر قوائم بأسماء نواب المعارضة على دول الخليج ليتم منع

[i] The evening prayer on the third day of the open sit-in in front of Ayatollah Qassim's house in Duraz on 22.06.2016
https://www.youtube.com/watch?v=kOA_fwWDxlg&app=desktop